مصالح ثابتة:

مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

أبوظبي - 19 أكتوبر 2014

نظم مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة محاضرة عامة، ألقتها السفيرة الأمريكية السابقة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، مارسيل وهبة. وكان موضوع المحاضرة هو «مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط».

وقد استعرضت سعادة السفيرة عدداً من النقاط التي اعتبرتها مفتاحية للتعامل مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، من أبرزها:

أولاً: ترى «وهبة» أن الولايات المتحدة احتفظت بالتزام طويل الأمد لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وأكدت أن ذلك مصلحة أمريكية ثابتة، لم ولن تتغير بتغير الإدارات الأمريكية، ولكن لكل إدارة مبادراتها الخاصة، أو استجابتها التكتيكية للتطورات الدولية، مع ثبات المصلحة القومية لكافة هذه الإدارات، متمثلة في ضمان «الأمن والاستقرار»، ومكافحة أعمال العنف والإرهاب في المنطقة.

ثانياً: أكدت السفيرة «وهبة» أن السياسة الأمريكية الداخلية تتسم حالياً بوجود انقسامات فيما يتعلق بالتوجهات الخارجية، وهو ما ترك تأثيرات سلبية على السياسة الخارجية الأمريكية، والتي كانت تحظى في السابق بدعم من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وأشارت إلى أن الأوضاع الداخلية وتوجهاتها، خصوصاً الرأي العام الأمريكي، تؤثر في كيفية تنفيذ السياسة الخارجية، وليس في كيفية صناعتها أو صياغتها (وهما أمران مختلفان، أي ثمة فوارق كبرى بين صنع السياسات وتنفيذها).

وأضافت «وهبة» أن الولايات المتحدة على أعتاب التجديد النصفي لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهو ما يطرح السؤال: هل يمكن أن يهيمن الحزب الجمهوري على المجلس، وبذلك يكون الرئيس ديمقراطياً والمجلس جمهورياً، فهذا سوف يعيق العديد من القرارات التي يرغب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إصدارها، ومنها بالقطع قرارات السياسية الخارجية، الأمر الذي يعقد الوضع ولا يساعد الإدارة الأمريكية في تنفيذ أجندتها.

ثالثاً: تناولت السفيرة قضية التدخل الأمريكي العسكري في المنطقة، ورأت أن الانخراط العسكري في المنطقة منذ حرب الخليج الأولى ترك رد فعل قوياً، وشكوكاً دائمة حيال التحركات الأمريكية وأهدافها في الشرق الأوسط، حيث أدت أحداث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى الحرب في العراق وأفغانستان، إلى تنامي نظرة شعوب المنطقة إلى الولايات المتحدة باعتبارها دولة معادية للمسلمين والعرب.

رابعاً: عرجت السفيرة «مارسيل وهبة» على موضوع «الثورات العربية»، معربة عن شكها في أن نطلق عليها مسمى «الربيع العربي»، فهي تسمية غير ملائمة الآن بعد التطورات التي خلفتها هذه الأحداث سلباً على دول المنطقة.

وأشارت إلى أن الثورات العربية، في مصر وتونس، والاضطرابات في سوريا وليبيا، حدثت في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة إنهاكاً بسبب حروبها السابقة في العراق وأفغانستان، فضلاً عن رفض الرأي العام الأمريكي لأي تدخل أمريكي جديد في المنطقة؛ ومن ثم فإن النظر إلى هذه الأحداث من خلال التوقيت الذي تحدث فيه، وموقف الرأي العام الأمريكي من مجمل فكرة التدخل العسكري الأمريكي الخارجي، أمر شديد الأهمية.

خامساً: أكدت السفيرة «وهبة» أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان قد قطع وعوداً بأن إدارته ستعمل على إنهاء التدخل الأمريكي العسكري في العراق وأفغانستان، وأن يبني شرعيته على إنهاء هذه الحروب، وليس بدء عملية تدخل جديدة في أوضاع المنطقة؛ **ولذلك فإن القرارات التي سيتخذها الرئيس الأمريكي سوف تكون حذرة - حتى وإن اعتبرها البعض بطيئة - في التعامل مع الأزمات الجديدة، ولذا قد يتشكك البعض في الالتزام الأمريكي تجاه أمن واستقرار منطقة الخليج الجيواستراتيجية، وهذا**

تشكك غير صحيح.

وأشارت «وهبة» إلى أنه يوجد إجماع في مراكز صنع القرار الأمريكي بأن الحرب على العراق 2003 كانت بمنزلة خطأ استراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ يعني عدد الأمريكيين الذين اشتركوا في عدة جولات من التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة أن كل المجتمع الأمريكي شعر بتأثيراتها بصورة مباشرة، كما أن عدد الجرحى نتيجة لطبيعة الحربين كانت كبيرة للغاية، وشعر بتأثيرها العديد من المدن في الولايات المتحدة؛ وهو ما أدى - وفقاً لوهبة - إلى وجود كراهية لدى الرأي العام الأمريكي للتورط مرة أخرى في صراعات خارجية، وبالتالي اتسم رد الفعل الأمريكي تجاه التطورات في سوريا بالحذر الشديد.

وبعد أن أنهت السفيرة محاضرتها، تم فتح باب النقاش للحضور. فرداً على سؤال حول الموقف الأمريكي من الثورات العربية خاصة فيما يتعلق بسوريا، وهل هو موقف صحيح، أجابت وهبة بأن هناك من يرى أن الإدارة الأمريكية كان عليها التدخل في سوريا كما تدخلت في العراق في وقت سابق، **مؤكدة أن التدخل وقت حرب تحرير الكويت كان سهلاً، وأن التدخل بعد 11 سبتمبر كان أصعب وأخطر ويرقى إلى درجة «الخطأ». أما بالنسبة لسوريا، فيختلف الوضع تماماً**، إذ يجب التساؤل لماذا لم تقدم الدول العربية أو أي دولة منفردة خطة يمكن بها تغيير الأوضاع في سوريا؟ نعم الإدارة الأمريكية رأت أن الأسد شخص ليس بالجيد وأن عليه الرحيل، لكن ليس على الولايات المتحدة أن تتدخل في هذا الأمر، كما أن الأوضاع في سوريا شديدة الالتباس، ولو أرادت الإدارة الأمريكية تسليح المعارضة

السورية على سبيل المثال، فأي فصيل يمكن أن تسلح؟ وما الضامن ألا تذهب الأسلحة إلى «اليد الخطأ»؟

ورداً على سؤال حول السياسات الأمريكية في العراق، استعادت «وهبة» مقولة شهيرة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كولن باول، تقول: «إذا كسرت آنية الفخار فعليك امتلاكها لا إصلاحها»، مشيرة إلى أن هذا هو وضع العراق، **مؤكدة أن الإدارة الأمريكية لديها أخطاؤها في العراق، وأنه لا يمكن إنكار أن التدخل الأمريكي في العراق بعد 11 سبتمبر ترك آثاراً سلبية شديدة فيما تشهده العراق من تفكك وظهور «داعش». ورأت «وهبة» أن العراق يحتاج حلاً سياسياً وليس عسكرياً.**

وحول العلاقات الأمريكية – الإيرانية، أشارت «وهبة» إلى أن إيران دولة فاعلة بالمنطقة، ولاتزال مفاوضات (5+1) مع إيران سارية، ونأمل في التوصل إلى اتفاق حول ملف إيران النووي، وإن كانت الأمور لا تنبئ باقتراب التوصل لحل حقيقي، لكن في حالة التوصل للاتفاق، فإنه سيكون إيجاد آليات تسمح بدمج إيران في المجتمع العالمي.

ورداً على سؤال حول العلاقات الأمريكية مع مصر من مبارك إلى السيسي، أشارت «وهبة» إلى أن مصر دولة مهمة، وأنه مع بدء ثورة 25 يناير 2011، وجدت الإدارة الأمريكية أن الأحداث تجري بسرعة، **وبعد أن اعتادت الولايات المتحدة على وجود حسني مبارك في الحكم لسنوات طويلة، بدأت الأوضاع في التغير سريعاً، وقد تكون السياسة الأمريكية قد أخطأت في نواح عدة منها كيفية التعامل مع الرئيس الأسبق محمد مرسي.**

وأشارت السفيرة إلى أن حكم مبارك لم يدع فرصة ومجالاً لتنظيمات مدنية مثل الأحزاب، مما مكن تنظيم الإخوان المسلمين من إيجاد شبكة قوية من الأنصار والوجود على الأرض، تمكنه من الفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد 25 يناير، وما يجب العمل عليه اليوم هو تفعيل المجتمع المدني في مصر، خصوصاً بعد أن فتحت أحداث ما بعد الثورات الباب أمام «التيارات الإسلامية» لتكون فاعلاً قوياً على الساحة السياسية.

الدكتور بهجت قرني يزور "المستقبل"

أبوظبي – 20 أكتوبر 2014

استقبل مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بمقره في أبوظبي، الأستاذ الدكتور بهجت قرني، أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث تناول أبرز الاتجاهات والأفكار والنظريات الجديدة السائدة في تحليل العلاقات الدولية.

وأشار الدكتور بهجت إلى أهمية تركيز مراكز الفكر العربية على ضرورة بناء إطار مفاهيمي وتحليل شامل، وهو ما يتطلب وعياً منهجياً من دون أن تأثر بالتجريد والتحيزات، ذلك أن النظريات في العالم الثالث باتت مجرد وسيلة لا غاية، كما هو سائد في الجامعات الغربية والعالمية المرموقة.

وأكد الدكتور بهجت أن النظرية أساسية في تفسير الظواهر، وأنه يجب استخدامها بشكل جيد في دول العالم الثالث عبر اختيار وحدة تحليلية متكاملة مسبوقة بمفاهيم أساسية واضحة لا غموض فيها، وإن كان ذلك لا يعني أن تطغى النظريات على اعتبارات الواقع العملي لدى تفسير الظواهر أو تقديم إجابات وافية، سواءً للجمهور أو لصانعي القرار السياسي.

وأشاد الدكتور بهجت بما تقوم به دولة الإمارات من دعم لتأسيس مراكز فكر جديدة، لأن ذلك لا يعد تعزيزاً لقوة الدولة الناعمة فقط، بل يساهم أيضاً في تعميق مجتمع المعرفة، مشيراً إلى التجارب الناجحة لأبرز مراكز الفكر في العالم.

الصراع الدائم:

ماذا يحدث في اليمن؟ السيناريوهات المطروحة حالياً

أبوظبي – 21 أكتوبر 2014

نظم مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة حلقة نقاشية تحت عنوان «ماذا يحدث في اليمن؟.. السيناريوهات المطروحة حالياً»، تناولت أبرز التطورات التي تمر بها اليمن في الفترة الأخيرة، وما تلقيه من تداعيات غير متوقعة على المنطقة العربية، تتطلب وضع سيناريوهات لما يمكن أن يحدث في اليمن خلال الفترة المقبلة.

وقد قدم ورقة العمل الرئيسية لحلقة النقاش الدكتور أحمد عبدالكريم سيف، المتحدث الرئيسي بالحلقة أيضاً، والذي يشغل مدير مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية باليمن، وأستاذ العلوم السياسية المشاركة بجامعة صنعاء، وعميد الكلية اليمنية لدراسات الشرق الأوسط، وهو أيضاً أستاذ زائر بعدد من الجامعات الأوروبية.

الدولة والمجتمع في اليمن

تطرق عبدالكريم في حديثه إلى العلاقة التاريخية في اليمن بين المجتمع والدولة، موضحاً أن اليمن دائماً لم تُحكم من طرف واحد، ولكن من أطراف عدة، بعضها أطراف خارجية، ومؤكداً أن المجتمع في اليمن أقوى من الدولة، لأن العرف القبلي أقوى من القانون، بل وأقوى من الدين، حتى إنه حينما دخل الإسلام اليمن، تمت تهيئة تعاليمه كي يتوافق مع العرف اليمني وليس العكس، فالعرف القبلي هو الذي يحكم ويحمي حتى اليوم.

وأضاف الدكتور عبدالكريم أن الطبيعة الجغرافية لليمن أثرت كثيراً على خصائص السكان، فشمال اليمن يتميز بقلة موارده على عكس الجنوب، الذي يتميز بالزراعة وتعدد الموارد، فاتجه سكان الشمال إلى حمل البندقية لمن يدفع، فعدم وجود تنمية في الشمال قاد إلى حمل السلاح لكسب المال، أما الجنوب فالزراعة كثيفة والتجارة رائجة، ولا يوجد نزوع لحمل السلاح، كما أن الأئمة الذين حكموا اليمن لأكثر من تسعمائة سنة لم يمتلكوا جيشاً، بل عمدوا إلى استئجار قبائل من الشمال.

وحول تعقد المشهد الحالي في اليمن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وبعض المحافظات، أشار عبدالكريم إلى أن السيطرة على الدولة في اليمن والمشاركة في الحكم يعدان مصدراً رئيسياً للسلطة والثورة، وهو ما جعل الصراع مستعراً على الدولة دائماً، إذ تندلع حرب كبرى في اليمن كل عشر سنوات تقريباً. ونتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني في اليمن، فإنها أصبحت قابلة للاختراق الخارجي من قبل القوى الإقليمية والدولية، مثل إيران والسعودية وتركيا وبريطانيا وأمريكا وغيرها.

وذكر عبدالكريم أنه على الرغم من رفع الحوثيين شعار «الموت لأمريكا وإسرائيل»، فإنه بمجرد سيطرتهم على صنعاء، قاموا بعمل حزام أمني لحماية السفارة الأمريكية، فضلاً عن رفض أمريكا الدائم خلال السنوات الماضية تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، وهو ما يعكس الصلة الوثيقة بين الطرفين.

وأشار إلى أن هناك ثلاث مشكلات أنتجت قصوراً سياسياً، أولاها تشظي الهيكل الاجتماعي الذي نتج عن توزيع السلطة الاجتماعية بين مجموعات متعددة ومستقلة بشكل واضح. والثانية تشتمل على الكوارث مثل الحروب الأهلية التي تقلل مستوى السيطرة الاجتماعية عبر سحب الثواب والعقاب من أيدي القادة، مصحوبة بالتغييرات المؤسسية. أما المشكلة الثالثة فتحدث عندما يكون المجتمع أشبه بالشبكة، وله روابط محسوبية وعملاء بدلاً من النموذج الهرمي أو المركزي تحت سلطة الدولة، وهكذا توجد حواجز هائلة في إدراك وتحقيق السياسات.

تداعيات على أمن الإقليم

وفي تعقيبه على ورقة العمل الرئيسية، أكد الدكتور محمد عبدالسلام، المدير الأكاديمي لمركز المستقبل، أن ما يحصل في اليمن يؤثر على أمن المنطقة، لأنه يخل باستقرار المنطقة وتوازن القوى، ويفسح المجال أمام التدخل الخارجي، وتهديد الملاحة الدولية في باب المندب، وتهديد محتمل لإمدادات الطاقة، ويحفز عدم استقرار الأقليات في الدول المجاورة، ويوسع دائرة الصراع الدولي، ليجعل من الخليج والبحر الأحمر ساحتي صراع على غرار العراق وسوريا، ويعيد الحسابات الدولية

مرة أخرى في منطقة استراتيجية وحيوية، ويقود إلى تحويل الموارد من التنمية إلى الصراع بما ينعكس على مستويات المعيشة وخطط التنمية.

أما الأستاذ شادي عبدالوهاب، منسق برنامج التوجهات الأمنية بمركز المستقبل، فقد رأى أن التنسيق بين جماعة الحوثي والرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح هو ما سهل من سيطرة الحوثيين على صنعاء وغيرها من المحافظات، مشيراً إلى أن الرابح الأكبر من تلك الأحداث هما هذان الطرفان اللذان سيحددان بشكل أكبر طبيعة المعادلة والتركيبة السياسية الجديدة في اليمن، وذلك بعد أن خسرت جماعة الإخوان المسلمين سياسياً وعسكرياً جراء الأحداث الأخيرة.

> **لم ينتقل اليمن في تاريخه الحديث، مثلما كان في الأزمان السابقة، من السلطة إلى الدولة، فالمصالح البينية، القبلية والمذهبية، والمجتمع القوي في مقابل الدولة الضعيفة، لم يقودان أبداً إلى تشكل دولة بالمفهوم القومي الحديث.**

ورداً على سؤال حول عدم قدرة الجيش على حماية العاصمة تحديداً، أشار الدكتور عبدالكريم سيف، إلى أن اليمن لا تمتلك جيشاً نظامياً حقيقياً؛ لأن العامل القبلي هو الذي يتحكم في كل عناصره، مشيراً كذلك إلى أن الحوثيين الذين يعتنقون المذهب الزيدي سوف يستمرون في محاولة السيطرة على بعض المؤسسات الأمنية والمناصب السياسية في الدولة، وأنهم لن يلتزموا كثيراً باتفاق الشراكة الوطنية، الذي وقع يوم 24 سبتمبر 2014 عقب سيطرتهم على العاصمة؛ لأن هذا المذهب لديه مبدأ الخروج على الحاكم، بل إنه كذلك يجيز وجود إمامين في وقت واحد، وقد يخرج أحدهما للصراع مع الآخر.

أي مستقبل لليمن؟

وحول مستقبل اليمن، طرح الدكتور عبدالكريم عدداً من السيناريوهات، تتمثل فيما يلي:

- **السيناريو الأول:** احتمال قيام الحوثيين بإعلان مملكة حوثية في اليمن على غرار المملكة الأردنية الهاشمية وليس جمهورية، وهو ما يتماشى مع السياق التاريخي لليمن، الذي ظل مملكة باستثناء الـ 52 سنة الأخيرة. لكن هذا السيناريو بعيد الحدوث؛ لأنه يواجه مشكلات عديدة أمام الحوثيين، أقلها عدم الاعتراف بمملكتهم، فضلاً عن أنهم سيثيرون علاقات عدائية مع الجميع، لأنهم يريدون مملكة تاريخياً - مملكة من الطائف إلى ظفار - ولذا فلن يسمح لهم أحد بذلك.

- **السيناريو الثاني:** إعلان الجمهورية الإسلامية اليمنية على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو احتمال ضعيف إلا إذا حدث متغير آخر غير متوقع. ويبدو هذا السيناريو ذا تأثير مخيف؛ لأنه سوف يوجد دولة تعتبر شوكة في ظهر دول الخليج العربية، بل وهو مستبعد أيضاً؛ لأنه قد يشعل حرباً بين السعودية وهذه الدولة.

- **السيناريو الثالث:** هو سيناريو الانفصال وتقسيم اليمن إلى شمال وجنوب، وربما هو قريب الحدوث، حيث سوف يكون هناك جنوب مستقر وشمال غير مستقر؛ نظراً لضعف الموارد، ولو خرج هذا السيناريو بشكل جيد قد يستقر الجنوب أكثر من الشمال، وهو سيناريو يبدو أقل تكلفة وأفضل بالنسبة لدول الجوار كافة.

- **السيناريو الرابع:** وفيه قد يتحول الحوثيون إلى نموذج مثل حزب الله في لبنان، أي يمتلكون «فيتو» الدولة من دون أن يحكموا بشكل كامل، وهو احتمال كبير جداً، وقد تريده إيران لتنفيذ سياساتها في اليمن، بل إنه سيناريو قد نطلق عليه Iranization، أي إيرانية اليمن، وهو سيناريو غير مريح لأنه يضمن لإيران قلب الطاولة دائماً بالداخل اليمني وفي جوارها الإقليمي.

- **السيناريو الخامس:** وهو سيناريو مخيف، يكمن في احتمالية نشوب حرب أهلية داخل اليمن، وستكون فترتها طويلة والتكاليف الإنسانية والمادية كبيرة، وسوف تدار من الأطراف الخارجية التي تتدخل في اليمن، ومن ثم فالحل لن يكون داخلياً، بل من الخارج.

عالم الاجتماع العربي الأستاذ السيد يس يزور "المستقبل"

أبوظبي - 22 أكتوبر 2014

استقبل مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بمقره في أبوظبي، الأستاذ السيد يس، عالم الاجتماع المصري، حيث ركز على الاتجاهات والمداخل البحثية الحديثة في العلوم الاجتماعية، ومنها النماذج الفكرية الجديدة التي يتم من خلالها فهم العالم، وتحليل التطورات والظواهر الإنسانية وتفسيرها.

واعتبر الأستاذ يس أن المنظور الثقافي هو النموذج المعرفي الحالي والمدخل الذي من خلاله يمكن رؤية وفهم العالم المعاصر، لأن غالبية المشكلات التي يمر بها العالم العربي لها جذور ثقافية، حينما رفضت المجتمعات العربية على مستوى النخب والجماهير فكرة الحداثة الغربية، بما تضمنته من مبادئ تدعو إلى الحرية والديمقراطية. حيث رفضت المجتمعات العربية والتيارات الإسلامية والنخب التسامح مع تلك الحركة الفكرية والثقافية.

وقد عبر عن ذلك كل من المفكرين: محمد أركون ومحمد عابر الجابري وهشام شرابي، في ثلاث مقولات مكثفة تلخص تلك الجدلية الثقافية: منها "هيمنة النص الديني على عقول الجماهير والحكام معاً والنخبة، ليصبح التكفير هو الأساس". ومن ثم أكد الأستاذ يس على إيلاء أهمية خاصة للمدخل الثقافي، إلى جوار المدخل الاجتماعي، عند رصد التغيرات الحاصلة في بنية المجتمعات العربية، لأنه يبقى هو المحك الأساسي لذلك.